مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أثر الحوكمة على كفاءة الإنفاق العام (دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري)
اسم الكاتب: د. رشا سيروب، نمير النحّاس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/76
تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 16:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر الحوكمة على كفاءة الإنفاق العام

"دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري"

د. رشا سيروب* **الباحث نمير النحّاس****

الملخص

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في أداء الإنفاق العام وكفاءته، وتعدّ الحوكمة حاسمة لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي لأنها يمكن أن تغير الحوافز للجهات الاقتصادية في تخصيص الموارد العامة.

تدرس هذه الورقة العلاقة بين الحوكمة (بواسطة مؤشري الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة) وتأثيرها في فعالية الإنفاق العام وكفاءته (الذي يتم قياسه بواسطة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي) في سورية خلال الفترة 2000–2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

وقد أظهرت النتائج أن زيادة تحسين فعالية الحكومة بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.2% على المدى الطويل، ولا علاقة بين الجودة التنظيمية والنمو الاقتصادي، وأيضاً، أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي في سورية يتوافق ونظرية النمو الداخلي المعتمد على التكنولوجيا ورأس المال البشريّ.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، حجم الحكومة، الجودة التنظيمية، فعالية الحكومة

* مدرس - كلية الاقتصاد الثالثة - جامعة دمشق.
** ماجستير التأهيل والتخصص في إدارة التقانة – الجامعة الافتراضية السورية.

The Impact of Governance on the Efficiency of Public Spending:
"An Empirical study on the Syrian Economy"

Dr. Rasha Sirop* **Nomaeer Al-Nahhas****

Abstract

There are many factors that affect the performance and efficiency of public spending. Governance is a crucial factor in improving the efficiency of government spending because it can change the incentives of allocating the public resources of economic institutions.

This paper studies the relationship between governance (through regulatory quality and government effectiveness) and its impact on the effectiveness and efficiency of public spending (represented by real economic growth) in Syria during the period 2000-2018 using the autoregressive distributed lag ARDL.

The results show an increase of 1% in government effectiveness will lead to an increase by 0.2% in economic growth in the long run, and that there is no relationship between regulatory quality and economic growth. The results also show that economic growth in Syria is consistent with the endogenous growth theory based on technology and human capital.

Key words: Public Spending, Economic Growth, Size of the Government, Regulatory Quality, Government Effectiveness

*Lecturer - Third Economic Faculty- Damascus University.
**Professional Master in Technology Management - Syrian Virtual University.

المقدمة:

لا يزال حجم الحكومة يعد المصطلح الأكثر شيوعاً لتحليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن أهم المقاييس لقياس الأداء الحكومي. في الأدبيات الحديثة، يقاس حجم الحكومة بواسطة إجمالي الإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (انظر (Afonso and Furceri 2010)، (Altunc and Aydın 2013)، (Su and Bui (2017). وعلى مدى عقود، كان هناك جدل حول دور الحكومة في الأداء الاقتصادي. تفترض النظرية الكلاسيكية الجديدة أن الحكومة تؤثر مؤقتاً في النمو بواسطة السياسات العامة، ما يؤثر في المدخرات والقوى العاملة. في حين تؤيد نظرية النمو الداخلي أن الحكومة تؤثر في النمو على المدى الطويل بواسطة النفقات ذات الصلة لتكوين رأس المال البشري والابتكار التكنولوجي. وتؤكد النظرية المؤسسية أن المؤسساتِ محدداتٌ أساسية للنمو على المدى الطويل، وهو ما يفسر الفروق المتبقية في النمو الاقتصادي بين البلدان بناءً على الاختلافات في رأس المال البشري، ورأس المال المادي، والتقدم التكنولوجي، وعوامل اقتصادية أخرى(Duncan 2014). وتقلّل الجودة المؤسسية من مشكلات المعلومات غير المتكافئة، وتكاليف المعاملات، والمخاطر، في حين تزيد من كفاءة السوق وتخصيصات الأصول، وتحمي حقوق الملكية (خطاب 2011).

وتعدّ الحوكمة العامة حاسمة لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي؛ لأنها يمكن أن تغير الحوافز للجهات الاقتصادية في تخصيص الموارد العامة. ويعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية، والتي يمكن بواسطتها التأثير في المتغيرات الكلية للاقتصاد مثل: الطلب الفعال، والنمو الاقتصادي، ونسب العمالة، والدخل الإجمالي، ونمط توزيعه. وفى ظل محدودية الموارد المتاحة عموماً وخلال فترة الحرب على وجه الخصوص، يصبح من الضروري التأكد من كفاءة إنفاق الموارد العامة وكيفية تخصيصها لاستغلالها الاستغلال الأمثل.

وتشير الحوكمة العامة إلى الترتيبات الرسمية وغير الرسمية التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات العامة وكيفية تنفيذ الإجراءات العامة، من منظور الحفاظ على القيم الدستورية للبلد عند مواجهة المشكلات والبيئات المتغيرة (Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi 2011)؛(Brousseau, Garrouste, and Raynaud 2011). ويقيم دور الحكومة في النمو الاقتصادي من خلال حجم الحكومة وجودة الحكم (Dzhumashev 2014) (Cooray 2009).

إنّ دراسة كفاءة الإنفاق العام تتحدد بانعكاسها على النمو الاقتصادي، إلا أن الأهم من ذلك هو كيف تتأثر هذه العلاقة بجودة الحوكمة؟ لقد أثبتت العديد من الدراسات الحديثة على دور الحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وكلما طُبّقت معايير الحوكمة تطبيقاً أفضل انعكس ذلك في تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وتحسين جودة الخدمات العامة ورفاه الأفراد والمجتمع؛ وفي هذا السياق أكد البنك الدولي أن مجرد تخصيص الموارد العامة للسلع والخدمات المناسبة لا يؤدي بالضرورة إلى النتائج المرجوة في حال وجود خلل في موازنة المؤسسات التي تنطوي على صياغة الموازنة وتنفيذها ومراقبتها (Bank 2003).

ويمكن تفسير الدراسات التي أظهرت وجود تأثير ضعيف أو غير معنوي للإنفاق العام بواسطة تفسيرين اثنين:

- التفسير الأول يرى أنه لا علاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؛ لأن الزيادة في الإنفاق العام سيؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في موارده، هذا النهج من التحليل لا يشكك أو يقلل من فعالية الإنفاق العام في حد ذاته، بدلاً من ذلك، يؤكد أن الإنفاق الخاص يحل عادة مكان الإنفاق العام؛ لذا فإن تخصيص مبالغ إضافية للقطاع العام سيكون له تأثير هامشي لا يكاد يذكر.
- التفسير الثاني، يرى أن الأسباب المحتملة لعدم فعالية الإنفاق العام تعود إلى ضعف الأهداف الموضوعة، و/أو عدم كفاءة المؤسسات مثل الهدر في الإنفاق العام وضعف القدرات المؤسسية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي في سورية عند مستويات مختلفة من الحوكمة باستخدام سلسلة زمنية (2000–2018) بواسطة دراسة العلاقة بين توزيع مخصصات الموازنة العامة للدولة والنمو الاقتصادي، ومعرفة كيف تتأثر هذه العلاقة بجودة الحوكمة.

كثيراً ما يُشار إلى أن ضعف إدارة الموازنة يعدّ أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الحكومات في البلدان النامية تجد صعوبة في ترجمة الإنفاق العام إلى خدمات فعالة (Bank 2003)؛ ومن ثمّ، يمكن تقديم اقتراح معقول: أن إدارة الموارد العامة لتعزيز التنمية تتطلب أشخاص مؤهلين ومدربين تدريباً جيداً، يعملون في بيئة مؤسسية مع نظام حوافز يقلل من الاحتيال ويعزز كفاءة التكلفة.

ومنه فإن مشكلة البحث تتناول السؤال الآتي: ما تأثير الحوكمة – المقاس بمؤشري الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة – على فعالية الإنفاق العام (المقاس بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي) وكفاءته؟

وتتركز فرضية البحث: في فرضية العدم التي تقول أنه لا تأثير للحوكمة على تحسين فعالية الإنفاق العام وكفاءته.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، ولجأ إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في اختبار العلاقة بين الحوكمة (باستخدام مؤشري الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة) وكفاءة الإنفاق (معبّراً عنها في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي).

قُسّم هذا البحث إضافة للدراسات السابقة في تقديم مراجعة الأدبيات التي تحدثت عن تحليل العلاقة بين الحوكمة والإنفاق العام والنمو الاقتصادي، ثم تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة في سورية خلال الفترة المبحوثة، تليها الدراسة التطبيقية لفعالية الإنفاق العام عند مستوى الحوكمة المختلفة، وأخيراً، النتائج والتوصيات.

أولاً- الدراسات السابقة:

1- العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي

اجتذبت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي اهتماماً واسعاً على مر السنين؛ إذ يحاول الاقتصاديون والسياسيون جاهدين تحديد تأثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي. وكانت النتائج متضاربة أكثر مما كانت مفيدة، بسبب عدم وجود توافق في الآراء بشأن النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها؛ إذ يدافع الكينزيون عن التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي، أما الكلاسيكيون الجدد يفترضون أن الإنفاق الحكومي له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي (Nyasha and Odhiambo 2019)).

في الثمانينيات من القرن الماضي، اقترحت نظرية النمو الداخلي (endogenous growth theory) آليات عدة تعدّ بواسطتها الأنشطة الحكومية حاسمة لتعزيز النمو على المدى الطويل. على سبيل المثال، بواسطة السياسات العامة يمكن للحكومات تحفيز تراكم رأس المال البشري وعمليات الابتكار التي تسهم في نمو الإنتاجية (Gemmell and Au 2013)، وإن تراكم رأس المال والابتكار التكنولوجي يعدّان فقط من الأسباب المباشرة للنمو؛ ويمكن أن يكون الإنفاق الحكومي غير فعال ويعيق النمو الاقتصادي بسبب سوء تخصيص الموارد (Su and Bui 2017).

ووفقاً لنظرية الاختيار العام (public choice theory) ثمة تأثيران متناقضان للحكومة في السوق، ويمكن أن ينجم عنها منافع وتكاليف (Ferris and Voia 2015) (Facchini and Melki 2013). تظهر المنفعة عندما تضع الحكومة أطراً قانونية لتنظيم السوق، مثل حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وتنظيم الأسعار والأعمال، وممارسات العمل، والتي لها تأثير حاسم على الأداء الاجتماعي والاقتصادي (Gwartney, Lawson, and Holcombe 1998))، وأنه من واجب الحكومة توفير السلع العامة على أساس التفضيلات العامة من أجل تلبية الطلب الأمثل للمجتمع (خطاب 2011)، ومن ثمّ ، يُنظر إلى حجم الإنفاق العام على أنه يوفر مستوى

جيداً من السلع العامة لتوفير الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتأمينها. ومع ذلك، تتحمل الحكومة أنواعاً مختلفة من التكاليف. وترتبط التكاليف المتحققة بانخفاض الإيرادات من الضرائب، وتعزيز البحث عن الريع لتعويض الفاقد الضريبي، وتعظيم الميزانية، والفساد (Munger 2015).

في سياق التأثيرات المتناقضة، من الضروري تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل لتعظيم الرفاهية الاجتماعية. كان حجم الإنفاق العام محط اهتمام كبير من العلماء في السنوات الأخيرة؛ إذ أجريت العديد من الدراسات حول التغيرات في نطاق القطاع العام التي تؤثر في الأداء الاجتماعي والاقتصادي (Afonso and Furceri 2010)؛ (Altunc and Aydın 2013) ؛ (Gemmell and Au 2013)؛ (Su and Bui 2017). يظهر الإنفاق العام أيضاً على تعزيز أداء النمو الاقتصادي، وأن أي زيادة على العتبة المثالية تضر بالنمو الاقتصادي.

تُسهم الجودة المؤسسية في الحد من مشكلات المعلومات وعدم تناسقها وتخفيف أفعال السياسيين ومجموعات المصالح. ومن ثم، فإن للجودة المؤسسية آثار معينة في كفاءة السوق وتخصيص الموارد (Duncan 2014)؛ (Su and Bui 2017) ؛ وتشير المؤسسات العامة، والتي تسمى بشكل عام ما يسمى بالحوكمة العامة، إلى الترتيبات الرسمية وغير الرسمية التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات العامة، وكيفية تنفيذ الإجراءات العامة (Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi 2011). أما الحوكمة العامة الرشيدة، التي أصبحت قاعدة رئيسية في جدول الأعمال الاستراتيجي في البلدان التي تناضل من أجل التنمية الاقتصادية والسياسية، تشير إلى العناصر الرئيسية مثل المساءلة والشفافية والكفاءة الإلكترونية والفعالية الإلكترونية والاستجابة وسيادة القانون. ومن ثمّ، هناك روابط واضحة بين الحوكمة العامة الجيدة والتحسينات في حوافز الوكلاء الاقتصاديين في تخصيص الموارد العامة.

في ظل آلية الاختيار العام، لا تُحدّد سياسة الإنفاق العام من قبل حكومة خيرة، بل من قبل السياسيين ومجموعات المصالح الذين لديهم تفضيلاتهم الخاصة، والتي ليست نفسها

لعموم الجمهور. تؤثر مجموعات المصالح تأثيراً كبيراً على توزيع ميزانية الحكومة، مما يؤدي إلى الفساد وسوء تخصيص الموارد. يظهر كل من (Grigoli and Mills 2014) و(Makuta and O'Hare 2015) العلاقة بين الجودة المؤسسية وجودة البنية التحتية، مما يشير إلى أن الجودة المؤسسية المنخفضة ترتبط بتقلب الاستثمار العام. وبالمثل، يبين (Dzhumashev 2014) أن جودة الحوكمة العامة تزيد من الإنتاجية الهامشية للنفقات العامة. ومن أجل النظر إلى العتبة المثلى للإنفاق العام، يرى (Mogues 2015) إلى أن مستوى الحوكمة العامة الجيدة يحدد فعالية الإنفاق العام. ومن ثم، يمكن للحوكمة العامة أن تحسّن كفاءة الإنفاق العام.

2- الآثار الاقتصادية للإنفاق العام:

يأخذ الإنفاق العام في مختلف دول العالم ثلاثة أشكالٍ رئيسة، وهي: النفقات الحكوميّة على السّلع والخدمات النّهائيّة الّتي تلبّي احتياجات المجتمع، والنّفقات الحكوميّة على السّلع والخدمات الّتي تهدف إلى تحقيق فوائد مستقبليّة تعود على المجتمع؛ كالبنى التّحتيّة والصّحة والاتّصالات والإنفاق على الأبحاث، أمّا الشّكل الثالث من الإنفاق الحكومي فلا يشمل الإنفاق على السّلع والخدمات، وإنّما يأخذ شكل تحويلات ماليّة حكوميّة كالمعاشات التّقاعديّة ومدفوعات الضّمان الاجتماعي واستحقاقات البطالة (غدير، 2010).

يرى "كينز" وأنصاره أن سياسة الإنفاق العام تُسهم في التأثير في الطلب الكلي الذي يتمثل في المبالغ المتوقع إنفاقها للأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية؛ أي أن سياسة الإنفاق العام تؤثر في الطلب الاستهلاكي للأفراد، وتؤثر، أيضاً، في الطلب الاستثماري؛ إما بإقامة مشاريع استثمارية عامة مباشرة، أو من خلال تحفيز القطاع الخاص. وبحسب "كينز" فإن تأثير سياسة الإنفاق العام، بشقيه الجاري والاستثماري، تنعكس على الإنتاج، وهذا ما سيؤثر في الناتج المحلي الإجمالي (المقاس بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي).

واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل التي دُرست في الأدبيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي هي ما إذا كان حجم الحكومة الكبير يشجع النمو أم يؤخره. وأظهرت الأدبيات التي تمت مراجعتها أن تأثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي ليس واضحاً، فهو يختلف من إيجابي إلى سلبي، وبعض الدراسات لم تجد أي تأثير؛ على الرغم من أن تأثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي كان غير حاسم، إلا أنها عموماً تميل نحو تأثير إيجابي (Nyasha and Odhiambo 2019).

وقد خلصت عدد من الدراسات أن انخفاض حجم الإنفاق العام سيقلل الحاجة للموارد العامة، ما يعني أنه يمكن فرض ضرائب أقل، ومن ثمّ المساهمة في تحفيز النمو وخلق فرص عمل. من ناحية أخرى، يرى (Fölster and Henrekson 2001) بوجود ارتباط بين زيادة الإنفاق العام ومعدلات نمو أعلى.

وإن الإنفاق العام والإيرادات العامة يعدان من أهم المتغيرات التي تؤثر في استدامة المالية العامة بواسطة التأثير في الأرصدة المالية والديون الحكومية والأنشطة الاقتصادية، وهذا أمر مهم لسورية لمرحلة الحرب وما بعدها، لا سيما أن (Fölster و Henrekson 2001) يجادلان بأنه كلما زادت المشاكل الاقتصادية التي يتم معالجتها، تزداد متانة العلاقة بين حجم الحكومة (المقاس كنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي) والنمو الاقتصادي؛ لذا يعدّ الكفاءة في الإنفاق العام المفتاح الرئيسي لتعزيز النمو الاقتصادي. ولهذه الأسباب، من المهم وجود رقابة صارمة وضبط الإنفاق العام، والموازنة بين تخفيض الضرائب وتمويل الاستثمار العام في المجالات الرئيسية؛ علاوة على ذلك، فإن التحكم الأفضل في المتغيرات المالية من شأنه أن يلغي أو على الأقل يقلل من إمكانية أن تكون السياسة المالية نفسها مصدراً من مصادر تقلب وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، مما يؤدي إلى اقتصاد أقل تقلباً وأكثر استقراراً (سواء من حيث الناتج أو الاستثمار) ومن ثمّ ارتفاع

النمو الاقتصادي (Afonso and Furceri 2010)، وأن القيود على بنود الإنفاق العام تعدّ جيدة للنمو الاقتصادي.

ومن أجل فهم كيفية تقييد تقلبات السياسة المالية والتحقق من حجم الحكومة، من المهم فهم مكونات الإيرادات والنفقات العامة التي تضر بالنمو ضرراً أكبر؛ وإن فهم القناة التي تؤثر بواسطتها السياسة المالية في النمو الاقتصادي يمكن أن يساعدنا على فهم كيفية إعادة توجيه الإنفاق العام والإيرادات، وما البنود التي يجب ضبطها والحد منها.

لذلك، فإن المساهمات الرئيسية للورقة تكمن في تقديم بعض الإجابات على مكونات بنود الإنفاق العام وتوزيعها، ودراسة آثار حجم الحكومة في النمو الاقتصادي باستخدام مبادئ الحوكمة، وقد عرف البنك الدولي الحوكمة بأنها «الكيفية التي يتم بواسطتها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما من أجل تحقيق التنمية».

ثانياً- تأثير كفاءة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في أداء الإنفاق العام وكفاءته، ويظهر الشكل البياني أدناه تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2018 وجميع البيانات مقيّمة بمليار ليرة سورية مأخوذة من المجموعة الإحصائية السورية.

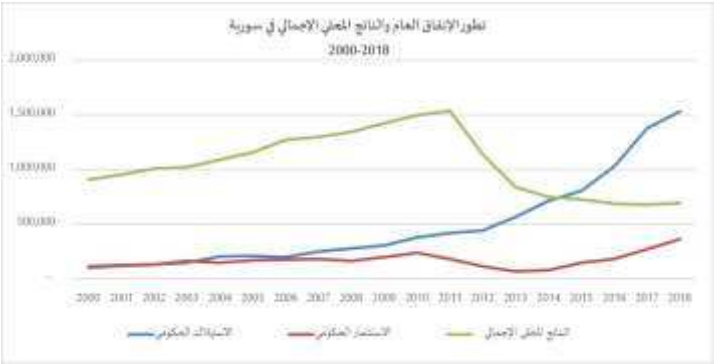

الشكل البياني رقم (1)- تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام في سورية

المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية، سنوات مختلفة

يظهر الشكل البياني أعلاه، أنه خلال الفترة (2000–2010) يوجد علاقة وثيقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بالأسعار الجارية، إلا أنه بدءاً من العام 2011 لغاية 2017 يوجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام على الرغم من زيادة الأخير؛ إذ أظهرت بيانات الناتج المحلي بطريقة الإنفاق أن صافي التعامل مع العالم الخارجي شكلت بالمتوسط (–30%) من إجمالي الناتج المحلي، علماً أنه كان يسهم بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2010، ويعود ذلك إلى ظروف الحرب التي واجهت سورية مما أدى إلى اعتماد الاقتصاد السوري على الاستيراد، وتراجع الإنتاج المحلي بسبب توقف النشاط الإنتاجي توقفاً كاملاً أو جزئياً في العديد من المشروعات العامة والخاصة، والتحول إلى اقتصاد استهلاكي؛ إذ شكل الإنفاق الاستهلاكي (بشقيه العام والخاص) ما نسبته 116.4% بالمتوسط خلال سنوات الحرب، مقارنة بـ 76.56% خلال سنوات ما قبل الحرب.

فضلاً عن أن العقوبات الاقتصادية أدت إلى صعوبة تأمين سلع العمليات الإنتاجية ومستلزماتها، وارتفاع تكاليف الحصول عليها، ما انعكس سلباً على أداء النشاط الاقتصادي وتراجع الناتج المحلي الإجمالي.

ويبين الشكل البياني التالي العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم الحكومة:

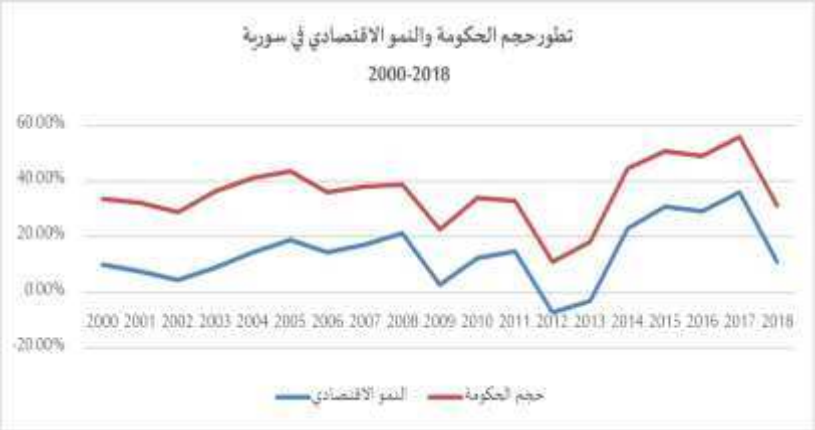

الشكل البياني رقم (2)– تطور حجم الحكومة والنمو الاقتصادي في سورية

المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية، سنوات مختلفة

يظهر الشكل أعلاه وجود علاقة طردية بين حجم الحكومة (الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) والنمو الاقتصادي؛ كلما ازدادت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ازدادت معدلات النمو الاقتصادي والعكس صحيح، وينطبق ذلك على سنوات الدراسة جميعها، علماً أنّ حجم الحكومة بقي محافظاً على مساهمته في الناتج المحلي قبل الحرب وبعدها، وعلى الرغم من وجود نمو في العديد من السنوات غير أن ذلك لم ينعكس جلياً على مستوى رفاه الأفراد ونوعية الخدمات العامة، ويمكن بيان هذا التناقض بإعادة دراسة العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي بالقيم الحقيقية.

الشكل البياني رقم (3)– تطور حجم الحكومة والنمو الاقتصادي في سورية بالقيم الحقيقية

المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية، سنوات مختلفة

يوضح لنا الشكل البياني رقم (3) وجود علاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي بالقيم الحقيقية مطابقة لها بالقيم الاسمية خلال الفترة ما قبل الحرب، وفي سنوات الحرب لا سيما خلال السنوات 2012 –2013–2014 أن النمو الاقتصادي الحقيقي بقي سالباً على الرغم من زيادة حجم الحكومة، وهو ما يضعنا أمام مشكلة البحث حول دور الحكم الرشيد على فعالية الإنفاق العام وكفاءته.

يعدّ المؤشر العالمي للحوكمة Worldwide Governance Indicators (WGI) التي استخدمها البنك الدولي لمعرفة جودة الحكم وقياسه أكثر مؤشرات الحوكمة شمولية وأفضلها استخداماً؛ لأنّ مؤشر WGI استخدم ست مقاييس (أو مؤشرات فرعية)، وهي: الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، السيطرة على الفساد.

ووفقاً لـ(الشمري، 2016) يعدّ كل مقياس يمكن استخدامه بوصفه مؤشراً مستقلاً لموضوع من مواضيع الحوكمة، وقد اعتمد الباحثان على مؤشري (الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة)

في تحليل العلاقة بين الحوكمة وكفاءة الإنفاق العام لأنهما أكثر صلة وارتباطاً بموضوع البحث؛ إذ إنّ كفاءة الإنفاق العام تعكس العلاقة بين الناتج المتولد عن النفقات العامة والموارد المالية المولدة لهذا الناتج؛ أي تستهدف الكفاءة زيادة الناتج دون استيعاب المزيد من الموارد.

ويقيس مؤشر فاعلية الحكومة مدى جودة الخدمات العامة، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، ومدى التزام الحكومة بتنفيذ سياسات فعالة، ومدى التزام الحكومة بتنفيذها.

في حين يعبر مؤشر الجودة التنظيمية عن مدى قدرة الحكومة على صياغة سياسات ولوائح فعالة من شأنها دعم التنمية، وتنفيذها.

يظهر الشكل البياني أدناه العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشر الحوكمة ببعديه (الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة)، وتتراوح قيمة مؤشري الحوكمة بين +2.5 عندها يكون أداء الحوكمة قوي، و-2.5 عندها يكون أداء الحوكمة ضعيف.

الشكل البياني رقم (4)- تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ومؤشر الحوكمة في سورية
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية (الإنفاق العام) والبنك الدولي (متغيرات الحوكمة)

لا يظهر الشكل وجود علاقة قوية بين مؤشري الحوكمة (فعالية الحكومة والجودة التنظيمية) والنمو الاقتصادي خلال فترة ما قبل الحرب، غير أن السنوات 2012–2014 أظهرت تراجع النمو الاقتصادي بحدة تجاوزت 26% مقابل تراجع قيمة مؤشر الجودة التنظيمية الذي انخفض إلى (–1.53) في العام 2012 بعد أن كان (–0.95) في العام السابق، واستمر بالتدهور حتى وصل إلى (–1.83) في العام 2017 ليشهد تحسناً طفيفاً في العام 2018؛ إذ بلغت قيمة المؤشر (–1.8)، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة الذي تراجع تراجعاً كبيراً في العام 2012 ليصل إلى (–1.15) مقارنة بـ (–0.5) في العام السابق، واستمر في التراجع لغاية العام 2016 ليصل إلى (–1.77)، ليشهد تحسناً بدءاً من العام 2017 إذ بلغت قيمة المؤشر (–1.77) في العام 2017 و(–1.67) في العام 2018؛ ومع هذا التحسن نلاحظ زيادة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي وإن كانت بمعدل أقل مقارنة بعام 2011.

وبهذا يمكن القول: إن النمو الاقتصادي شديد الحساسية لأي تغير في مؤشري الحوكمة، عندما تراجع مؤشري الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة نلاحظ تراجع أكبر في النمو الاقتصادي، والعكس صحيح على الرغم من تحسن الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة تحسناً طفيفاً، غير أن النمو الاقتصادي يتحسن تحسناً ملحوظاً، ويبين (الحساني، 2013) غياب أي استراتيجية واضحة ومحددة لإصلاح المالية العامة ويتوقع تراجع مؤشرات هدر الأموال العامة وشفافية السياسيات الحكومية وقوة أنظمة المحاسبة والرقابة.

في القسم التالي ستبين الدراسة التطبيقية مدى العلاقة بين مؤشرات الحوكمة وفعالية الإنفاق العام.

ثالثاً- الدراسة التطبيقية:

1- تعريف المتغيرات وبناء النموذج

بُني النموذج انطلاقاً من أن سياسة الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري تنعكس على الإنتاج، وهذا ما سيؤثر في الناتج المحلي الإجمالي وبدوره على النمو الاقتصادي الحقيقي الذي يعكس كفاءة الإنفاق العام وفعاليته، ويمكن للحكومات زيادة الإنتاجية بتحفيز تراكم رأس المال البشري وعمليات الابتكار (Gemmell and Au 2013)؛ من هنا استخدم الإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثماري) والإنفاق على التعليم بوصفها متغيرات مستقلة ذات تأثير في النمو الاقتصادي.

وترى نظرية الاختيار العام أن للحكومة تأثيرين متناقضين يمكن أن ينجم عنهما منافع وتكاليف، لذا يمكن للحوكمة (بواسطة مؤشري الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة) أن يكون لها تأثير في تخصيص الموارد العامة، ومن ثمّ تحديد أثر الإنفاق العام في النمو الاقتصادي (Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi 2011).

وعليه قدّرت العلاقة بين متغيرات الدراسة من أجل اختبار فرضيات البحث، وفق المعادلة الآتية:

المعادلة (1) **EcoGrowth= f(GOVI, ECO,EDU, GOVE, QULR, Dummy)**

تستخدم الدراسة بيانات سنوية عن سورية تغطي الفترة 2004-2017، وحدّد تاريخ بدء السلسلة الزمنية وانتهائها بحيث يكون عدد المشاهدات في سنوات ما قبل الحرب تساوي عدد المشاهدات في السنوات خلال الحرب؛ إذ أُدخل متغير وهمي (dummy) الذي يأخذ القيمة (0) لسنوات ما قبل الحرب والقيمة (1) لسنوات خلال فترة الحرب.

- يمثل EcoGrowth المتغير التابع، ويشير إلى معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الذي يعكس كفاءة الإنفاق العام وفعاليته، ويقاس بالتغير النسبي في قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي المأخوذة من الحسابات القومية من المجموعة الإحصائية السورية.

- استخدمت مكونات الناتج المحلي بوصفها متغيرات مستقلة مستندين إلى إجراء تعديلات شكلية في تصنيف بنود الإنفاق العام؛ إذ قسّم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق استثماري GOVI، وإنفاق استهلاكي يتألف من قسمين، القسم الأول إنفاق على القطاعات الاقتصادية ECO والإنفاق المكمّل الآخر يمثل الإنفاق على التعليم GEDU.
- GOVI يمثل الإنفاق الاستثماري العام، تم الحصول على البيانات من الحسابات القومية من المجموعة الإحصائية السورية، وهو أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثمّ يؤثر تأثيراً مباشراً في النمو الاقتصادي.
- ECO يمثل أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي (كإنفاق استهلاكي عام)، وهو حاصل جمع الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية كما وردت في تصنيفات الموازنة العامة للدولة (الزراعة والغابات والأسماك، الصناعة الاستخراجية، الصناعة التحويلية، الكهرباء والغاز والماء، البناء والتشييد، التجارة، النقل والمواصلات والتخزين، المال والتأمين والعقارات)، وتم الحصول على البيانات من الحسابات المالية في المجموعة الإحصائية السورية، بالتالي يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي.
- GEDU يمثل الإنفاق على التعليم وهو حاصل جمع الإنفاق العام على (التعليم والتربية والثقافة) كما وردت ضمن تصنيفات الموازنة العامة للدولة، وهو غير مدرج ضمن بنود الإنفاق، تم الحصول على هذه البيانات من الحسابات المالية في المجموعة الإحصائية السورية، وهي تؤثر تأثيرًا غير مباشر في النمو الاقتصادي بزيادة إنتاجية القوى العاملة، ويسهل انتقال المعرفة واعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة، الأمر الذي يعزز بدوره النمو الاقتصادي.
- (GOVE) و(QULR) يشيران إلى مؤشري الحوكمة: فعالية الحكومة (GOVE) (يعكس تصورات حول جودة الخدمات العامة، ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات)، والجودة التنظيمية QULR (يعكس تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات

ولوائح سليمة تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص)، وتم الحصول عليها من مؤشر الحوكمة World Governance Indicators من البنك الدولي.

- Dummy هو متغير وهمي تم استخدامه لتمييز سنوات الحرب عن ما قبلها، وهو يأخذ القيم (0) في السنوات ما قبل الحرب، و(1) في سنوات الحرب.

يوضح الجدول أدناه رقم (1) تعريف المتغيرات وكيفية حسابها:

الجدول رقم (1)- تعريف المتغيرات المستخدمة في النموذج

رمز المتغير	اسم المتغير	التعريف	كيفية احتسابها
EcoGrowth	النمو الاقتصادي الحقيقي	التغير النسبي في قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	(الناتج المحلي الحقيقي، - الناتج المحلي الحقيقي$_{t-1}$) / الناتج المحلي الحقيقي $_{t-1}$)
GOVI	الإنفاق الاستثماري العام	التكوين الرأسمالي الثابت العام	الحسابات القومية- المجموعة الإحصائية
ECO	الإنفاق الاستهلاكي العام على القطاعات الاقتصادية	الاستهلاك الحكومي على الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والمواصلات والتأمين والكهرباء والمياه	الحسابات المالية – المجموعة الإحصائية
GEDU	الإنفاق الاستهلاكي على القطاعات الاجتماعية	الاستهلاك الحكومي على التعليم والتربية والثقافة	الحسابات المالية – المجموعة الإحصائية
GOVE	فعالية الحكومة	تعكس تصورات حول جودة الخدمات العامة، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها	https://info.worldbank.org/gove/rnance/wgi
QULR	الجودة التنظيمية	تعكس تصورات قدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها	https://info.worldbank.org/gove/rnance/wgi

يبين الجدول التالي التوصيف الإحصائي "للبيانات الخام"، وهي بيانات سنوية لمتغيرات الدراسة تغطي الفترة 2004 -2017

الجدول رقم (2)- التحليل الوصفي للمتغيرات

	ECOGROWTH	GOVI	ECO	EDU	GOVE	QULR
الوسط الحسابي	-0.045729	344076.9	484412.0	112930.5	-1.104840	-1.346294
الوسيط	0.024487	327000.0	314183.0	94037.39	-1.139666	-1.357165
أعلى قيمة	0.086345	678000.0	1181749.	260542.0	-0.504767	-0.902304
أدنى قيمة	-0.357571	180000.0	149608.0	41937.00	-1.818922	-1.827265
الانحراف المعياري	0.148545	137332.0	326854.7	63974.18	0.461174	0.327002
الالتواء	-1.432947	1.061356	0.665701	1.081671	-0.206185	0.101632
التفرطح	3.625455	3.731607	2.368427	3.300233	1.660851	1.511418
عدد المشاهدات (n-1)	13	13	13	13	13	13

المصدر: من إعداد الباحثين، مخرجات Eviews 10

2- منهجية الدراسة القياسية

يستخدم هذا البحث نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL وبيانات سنوية (2004–2017) لتحديد العوامل المؤثرة في كفاءة الإنفاق العام. يتميز نموذج ARDL بأنه يصلح في تقدير النموذج في حالة صغر حجم العينة، وكذلك يتميز بأنه يصلح في تقدير النموذج إذا كانت المتغيرات مستقرة في المستوى I(0) أو مستقرة عند المستوى I(1)، ولا يشترط تساوي درجات التكامل في حال وجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة أي I(0) أو I(1)، فضلاً عن أن النموذج يساعد في تقدير العلاقتين طويلة الأجل وقصيرة الأجل معاً في معادلة واحدة بدلاً من معادلتين منفصلتين (Narayan P, 2005). وإن المدة الزمنية بين الاستجابة والتأثير هي التي تحدد طول المدة، ويختلف طول المدة حسب حجم العينة ونوعية السلسة الزمنية إذا كانت بيانات سنوية أو ربعية أو شهرية أو يومية وغيرها، وفي نموذجنا فإن السلسلة الزمنية هي بيانات سنوية حوّلت إلى بيانات ربعية، وأُدرجت في النموذج بفترات الإبطاء التي تم حسابها في الجدول رقم (4).

قبل البدء بإجراء اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج (ARDL) وتحليل نتائجه، من المهم الإشارة إلى أن إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمعرفة درجة التكامل ليست شرطاً ضرورياً لنموذج (ARDL) لكن يتعين القيام ببعض الاختبارات الضرورية لمعرفة مدى صلاحية البيانات المستخدمة؛ إذ يشترط النموذج ألا تكون أي من المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني I(2) ولا يشترط تساوي درجات التكامل عند المستوى أو الفرق الأول:

أ- اختبار جذر الوحدة: كمرحلة أولى تم اختبر استقرار السلاسل الزمنية، وهو شرط من شروط التكامل المشترك، و استخدم اختبار فيليب- PP لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية في جميع متغيرات الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المدروس يحتوي جذر الوحدة؛ أي إنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة أن المتغير لا يحتوي على جذر الوحدة، ومن ثمّ فإنه مستقر.

ويحتوي الجدول (3) على نتائج اختبار فيليب- بيرون PP، والذي يشير بوضوح إلى أن جميع المتغيرات بقيمها اللوغاريتمية عند الفرق الأول مستقرة عند المستوى I(1) ولا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية، ومن ثمّ تعدّ البيانات المستخدمة صالحة لتقدير النموذج، ولذلك يفضل استخدام منهج اختبار الحدود The Bounds testing approach.

الجدول رقم (3)- اختبار جذر الوحدة PP عند الفرق الأول

At First Difference (PP)		d(LECOGROWTH)	d(LGOVI)	d(LECO)	d(LEDU)	d(LQULR)	d(LGOVE)
With Constant	t-Statistic	-9.0581	-4.0756	-3.8794	-4.5990	-3.7880	-4.1103
	Prob.	0.0000 ***	0.0023 ***	0.0040 ***	0.0004 ***	0.0053 ***	0.0020 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.0135	-4.2242	-4.0038	-4.6986	-3.7526	-4.1588
	Prob.	0.0000 ***	0.0079 ***	0.0143 **	0.0020 ***	0.0271 **	0.0094 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.1432	-3.6435	-3.3633	-2.8589	-3.7518	-4.1328
	Prob.	0.0000 ***	0.0005 ***	0.0011 ***	0.0050 ***	0.0003 ***	0.0001 ***

المصدر: من إعداد الباحثين، مخرجات Eviews 10

ب- اختبار التكامل المشترك وفقاً لمنهجية ARDL:

سوف نستخدم هنا منهجية (ARDL) وذلك باستخدام منهج الحدود، ويعود السبب في اختيار هذا النموذج لاختبار التكامل المشترك إلى مشكلة عدم التأكد التي تظهر عادة بشأن خصائص السلاسل الزمنية وسكونها، ومنه فإن اختيار طريقة 1997 (Pesaran) باستخدام منهج الحدود تعتبر الأفضل.

حسب (Pesaran) فإن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلسلة الزمنية ما إذا مستقرة عند مستوياتها I(0) أو عند متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو مزيج من الاثنين.

لكن الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار ينحصر في ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، كما أن طريقة (Pesaran) تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك.

لإجـراء اختبـار وجـود التكامـل المشـترك بـين متغيـرات النمـوذج فـي إطـار نمـوذج (UECM)، ينبغي تحديد فترات الإبطاء الزمني (Lag) لمتغيرات الفرق الأول؛ إذ إن نموذج (ARDL) شديد الحساسية لفترات الإبطاء.

نتيجة حساسية (ARDL) لفترات الإبطاء أجريت بعض التحليلات على البيانات الخام، وحوّلت إلى بيانات ربعية مع أخذ لوغاريتم الفرق الأول من أجل حساب مرونة المتغيرات، وبذلك أصبح عدد المشاهدات (13× 4 =52 مشاهدة).

ويوضح الجدول أدناه اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج، وهي: (1,4,2,0,1,2)؛ إذ حددت فترة الإبطاء (المدة الزمنية بين الاستجابة والتأثير) النمو الاقتصادي (1)، الإنفاق الاستثماري (4)، الإنفاق على القطاعات الاقتصادية (2)، الإنفاق على التعليم (0)، الجودة التنظيمية (1)، وفعالية الحكومة (2).

الجدول رقم (4)– نتائج تقدير النموذج UECM وفقاً لـ ARDL

Selected Model: ARDL based on Akaike info criterion (AIC)				
Dependent Variable: LECOGROWTH				
52 Observations from 2005Q1 2017Q4				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LECOGROWTH(-1)	0.364248	0.133180	2.735018	0.0096
LQULR	0.005127	0.004121	1.244123	0.2215
LQULR(-1)	-0.006052	0.006070	-0.997045	0.3254
LQULR(-2)	-0.001630	0.005130	-0.317691	0.7526
LQULR(-3)	-0.001631	0.004697	-0.347184	0.7305
LQULR(-4)	0.005482	0.002941	1.864114	0.0705
LGOVE	-0.017600	0.002225	-7.908193	0.0000
LGOVE(-1)	0.025481	0.004290	5.939925	0.0000
LGOVE(-2)	-0.006515	0.003190	-2.041853	0.0485
LECO	-0.004568	0.001345	-3.395967	0.0017
LEDU	-0.014995	0.006139	-2.442612	0.0196
LEDU(-1)	0.018591	0.006621	2.808007	0.0080
LGOVI	0.014374	0.003698	3.886540	0.0004
LGOVI(-1)	-0.017655	0.005042	-3.501444	0.0013
LGOVI(-2)	0.003657	0.002674	1.367674	0.1799
C	1.476140	0.306877	4.810202	0.0000
R-squared	0.958120	Mean dependent var		2.301719
Adjusted R-squared	0.940670	S.D. dependent var		0.003472
S.E. of regression	0.000846	Akaike info criterion		-11.06521
Sum squared resid	2.57E-05	Schwarz criterion		-10.46482
Log likelihood	303.6953	Hannan-Quinn criter.		-10.83503
F-statistic	54.90671	Durbin-Watson stat		2.224157
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين، مخرجات Eviews 10

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه، إلى جودة النموذج المقدر بمعامل التحديد (R^2=0.95) المرتفعة، وتوضح أن النموذج يفسر 95% من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي، وأن العلاقة ليست زائفة بين المتغيرات المستقلة

والمتغير التابع؛ إذ بلغت قيمة معنوية اختبار F-Stat (0)، وهي أصغر من (0.05). والنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لمتسلسل البواقي؛ إذ بلغت إحصائية DW (2,22) ما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

ج- اختبار الحدود Bound Test

للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج، تم الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك الموضحة في الجدول أدناه، والذي يظهر أن قيمة F-Stat المحسوبة تساوي 5.46 أكبر من القيمة الجدولية الأعلى (4.68) عند مستوى دلالة 1%، ما يعني رفض فرضية العدم القائمة بعدم وجود تكامل مشترك والقبول بالفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

الجدول رقم (5)- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	**5.460117**	**10%**	**2.26**	**3.35**
		5%	**2.62**	**3.79**
		2.5%	**2.96**	**4.18**
		1%	**3.41**	**4.68**

المصدر: من إعداد الباحثين، مخرجات Eviews 10

بعد التحقق من وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. ننتقل بعدها إلى تقدير معلمات الأجل الطويل.

د- نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقاً لمنهجية ARDL:

نظراً لوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج والنمو الاقتصادي الحقيقي، تأتي المرحلة التالية، وهي الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وقد اعتمدنا على

فترات التباطؤ المثلى (1,4,2,0,1,2)، ويوضح الجدول رقم (6) نتائج تقدير المتغيرات المستقلة التي تؤثر في النمو الاقتصادي الحقيقي:

الجدول رقم (6)– نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقاً لمنهجية ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LECOGROWTH)
Selected Model: ARDL(1, 4, 2, 0, 1, 2)
Sample: 2004Q1 2017Q4
Included observations: 52

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LQULR	0.002040	0.002487	0.820178	0.4175
LGOVE	0.002151	0.001077	1.996704	0.0335
LECO	-0.007186	0.001298	-5.536444	0.0000
LEDU	0.005657	0.002485	2.276495	0.0289
LGOVI	0.000592	0.002553	0.231856	0.8180

EC = LECOGROWTH - (0.0020*LQULR + 0.0022*LGOVE -0.0072*LECO + 0.0057*LEDU + 0.0006*LGOVI)

المصدر: من إعداد الباحثين، مخرجات Eviews 10

أظهرت بعض المعلمات المقدرة الإشارات المتوقعة، في حين جاءت إشارات بعض المعلمات الأخرى عكس ما يشير إليه الطرح النظري؛ إذ كان بعضها معنويًا وبعضها الآخر غير معنوي.

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم معاملات النموذج كانت معنوية عند مستوى دلالة 5%؛ إذ إن فعالية الحكومة (LGOVE) والإنفاق على القطاعات الاقتصادية (LECO) والإنفاق على التعليم (LEDU) جميع هذه المتغيرات تمارس تأثيراً معنوياً في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وأن الجودة التنظيمية (LQULR) والإنفاق الاستثماري العام (LGOVI) غير معنوي إحصائياً، بعبارة أخرى، لم يسجلا تأثيراً واضحاً في النمو الاقتصادي في سورية في الأمد الطويل، ويعزى ذلك إلى عدم تنفيذ مشروعات استثمارية جديدة، وشكلت مخصصات الاستهلاك القسم الأكبر من الإنفاق الاستثماري خلال سنوات الحرب.

وتتصف فعالية الحكومة (LGOVE) بالمرونة بالنسبة إلى (ECOGROWTH)؛ إذ زيادة (LGOVE) بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي 0.2%، هذا يعني أن الاقتصاد السوري يمكن أن يحقق نمواً عند تحسين فعالية الحكومة التي تعكس تصورات حول جودة الخدمات العامة، ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات، أي أن النمو الاقتصادي يمكن تحقيقه دون مزيد من الإنفاق العام في حال تحسين فعالية الحكومة، وبذلك نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة بين الحوكمة وكفاءة الإنفاق العام.

أما زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي 0.6%، وبذلك فإن هذه النتيجة تتفق ونظرية النمو الداخلي بأن الحكومة تؤثر في النمو على المدى الطويل بواسطة النفقات ذات الصلة لتكوين رأس المال البشري والابتكار التكنولوجي.

في حين أن الإنفاق على القطاعات الاقتصادية يمارس تأثيراً سلبياً ومعنوياً في النمو الاقتصادي؛ إذ إن زيادة الإنفاق على القطاعات الاقتصادية بنسبة 1% تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 0.5%، وهو ما يشير إلى عدم كفاءة الإنفاق العام وعدم التخصيص الأمثل للموارد.

النتائج

بناءً على نتائج التحليل القياسي التي هدفت إلى دراسة العلاقة بين الحوكمة وكفاءة الإنفاق العام في سورية، تم التوصل إلى ما يلي:

1- أظهرت نتائج تحليل التكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الحوكمة وكفاءة الإنفاق العام.

2- تمارس فعالية الحكومة (LGOVE) والإنفاق على التعليم (LEDU) تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل؛ إذ زيادة LGOVE بنسبة 1% تؤدي

إلى زيادة النمو الاقتصادي 0.2%، زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي 0.6%.

3- يوجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الإنفاق على القطاعات الاقتصاديّة (LECO) والنمو الاقتصادي، إذ يؤثر الإنفاق في القطاعات الاقتصادية تأثيراً سلبياً ومعنوياً في النمو الاقتصادي؛ إذ إن زيادة الإنفاق على القطاعات الاقتصادية بنسبة 1% تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 0.5%، وهو ما يشير إلى عدم كفاءة الإنفاق العام وعدم التخصيص الأمثل للموارد.

4- لم يسجل متغيري الجودة التنظيمية (LQULR) والإنفاق الاستثماري العام (LGOVI) تأثيراً واضحاً في النمو الاقتصادي في سورية في الأمد الطويل.

التوصيات

في ظل النتائج أعلاه، توصي الدراسة ما يلي:

1- إعطاء أهمية أكبر لفعالية الحكومة (أحد مؤشرات الحوكمة) من حيث جودة الخدمات العامة، ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات، إذ إنه يمكن زيادة النمو الاقتصادي دون مزيد من الإنفاق العام.

2- زيادة الإنفاق على التعليم، فقد أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي في سورية يتفق ونظرية النمو الداخلي، وأن على الحكومة تخصيص مزيد من الأموال على التعليم والتأهيل والتدريب.

3- تقليص الإنفاق على القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يؤدي إلى تحقيق أثرٍ إيجابي على النمو الاقتصادي.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- حمزة علي وبن عيار سمير، دراسة تقييمة لأثر جودة المؤسسات الحكومية على عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وباقي دول OPEC، الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر.
- عبد الرزاق الحساني، السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث، 2013، ص 263-277.
- عبد الله شحاته خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011.
- مايح شبيب الشمري، العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 22، 2016.
- هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010

المراجع باللغة الانكليزية:

- Afonso, António, and Davide Furceri. 2010. "European Journal of Political Economy Government Size , Composition , Volatility and Economic Growth." European Journal of Political Economy 26 (4): 517–32. https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2010.02.002.
- Altunc, O. Faruk, and Celil Aydın. 2013. "The Relationship between Optimal Size of Government and Economic Growth: Empirical Evidence from Turkey, Romania and Bulgaria." Procedia - Social and Behavioral Sciences 92 (Lumen): 66–75. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2013.08.639.
- Brousseau, Eric, Pierre Garrouste, and Emmanuel Raynaud. 2011. "Institutional Changes: Alternative Theories and Consequences for Institutional Design." Journal of Economic Behavior and Organization 79 (1–2): 3–19. https://doi.org/10.1016/j.jebo.2011.01.024.
- Cooray, Arusha. 2009. "Government Expenditure, Governance and Economic Growth." Comparative Economic Studies 51 (3): 401–18. https://doi.org/10.1057/ces.2009.7.
- Duncan, Roberto. 2014. "Institutional Quality, the Cyclicality of Monetary Policy and Macroeconomic Volatility." Journal of Macroeconomics 39 (PA): 113–55. https://doi.org/10.1016/j.jmacro.2013.11.004.
- Dzhumashev, Ratbek. 2014. "Corruption and Growth : The Role of Governance , Public Spending , and Economic Development ☆." Economic Modelling37:202–15. https://doi.org/10.1016/j.econmod.2013.11.007.
- Facchini, François, and Mickaël Melki. 2013. "Efficient Government Size: France in the 20th Century." European Journal of Political Economy 31: 1–14. https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2013.03.002.
- Ferris, J. Stephen, and Marcel C. Voia. 2015. "The Effect of Federal Government Size on Private Economic Performance in Canada: 1870-2011." Economic Modelling 49: 172–85. https://doi.org/10.1016/j.econmod.2015.04.006.
- Gemmell, Norman, and Joey Au. 2013. "Government Size, Fiscal Policy and the Level and Growth of Output: A Review of Recent Evidence." Journal of the Asia Pacific Economy 18 (2): 203–29. https://doi.org/10.1080/13547860.2013.777535.
- Grigoli, Francesco, and Zachary Mills. 2014. "Institutions and Public Investment: An Empirical Analysis." Economics of

Governance 15 (2): 131–53. https://doi.org/10.1007/s10101-013-0137-y.

- Gwartney, JD, Robert Lawson, and RG Holcombe. 1998. "The Size and Functions of Government and Economic Growth." Joint Economic Committee, 202–24.
- Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. 2011. "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues." Hague Journal on the Rule of Law 3 (2): 220–46. https://doi.org/10.1017/S1876404511200046.
- Makuta, Innocent, and Bernadette O'Hare. 2015. "Quality of Governance, Public Spending on Health and Health Status in Sub Saharan Africa: A Panel Data Regression Analysis." BMC Public Health 15 (1): 1–11. https://doi.org/10.1186/s12889-015-2287-z.
- Mogues, Tewodaj. 2015. "Political Economy Determinants of Public Spending Allocations: A Review of Theories, and Implications for Agricultural Public Investment." European Journal of Development Research 27 (3): 452–73. https://doi.org/10.1057/ejdr.2015.35.
- Munger, Michael C. 2015. Public Choice Economics. International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences: Second Edition. Second Edi. Vol. 19. Elsevier. https://doi.org/10.1016/B978-0-08-097086-8.71071-3.
- Narayan, P. (2005).The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37, pp. 1979 –1990.
- Nyasha, Sheilla, and Nicholas M. Odhiambo. 2019. "The Impact of Public Expenditure on Economic Growth: A Review of International Literature." Folia Oeconomica Stetinensia 19 (2): 81–101. https://doi.org/10.2478/foli-2019-0015.
- Su, Thanh Dinh, and Thi Mai Hoai Bui. 2017. "Government Size, Public Governance and Private Investment: The Case of Vietnamese Provinces." Economic Systems 41 (4): 651–66. https://doi.org/10.1016/j.ecosys.2017.01.002.

تاريخ ورود البحث:2020/08/10
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2021/04/12